مركز الدراسات والأبحاث الإنسانية - مدى -

استكتاب
ندوة

ديناميات الهجرة والحدود: تقاطعات الأمن والتنمية وحقوق الإنسان

مواعيد الاستكتاب

إرسال ملخصات الأوراق البحثية قبل 30 نونبر 2026.

إعلان نتائج انتقاء الملخصات البحثية 15 دجنبر 2026.

التوصل بالأوراق البحثية النهائية قبل 15يناير 2027.

تنظم الندوة يوم 6 فبراير 2027.

ديناميات الهجرة والحدود:

تقاطعات الأمن والتنمية وحقوق الإنسان

شكلت الهجرة رافدا للتنوع الثقافي وتلاقح الحضارات، لكنها مَثّلَتْ أيضًا مصدر قلق للمجتمعات لارتباطها، في عُرْفِ الكثيرين، بإرباك الأمن الاجتماعي. ولطالما كان يتجاذبُ ملفّ الهجرة تياران اثنان: تيار ليبرالي يرى في الهجرة حرية فردية عِلاوة على كونها مخرجًا لعدد من المشاكل الاقتصادية الهيكلية للدول المستقبِلة، وتيار محافظ يتصور الهجرة بوصفها تهديدًا للنموذج الثقافي الأصيل للمجتمع. وأضحى تدبير ملف المهاجرين، في ظل هذين الطرحين المتقابلين، إشكالاً سياسيًا وحقوقيًا معقّدًا في العصر الحديث، بحيث يتمثل الرهان في خلق توازن دقيق بين المقتضيات السيادية والأمنية للدول من جهة، والتزاماتها القانونية والإنسانية من جهة أخرى.

منذ فجر التاريخ، كانت الهجرة سلوكًا إنسانياً بسيطًا مقارنة ببنيتها المركبة اليوم، واتسمت حركة البشر عبر العالم بحرية كبيرة نتيجة غياب الحدود السياسية بمعناها الحديث، إذ تُخُومُ البلدان كانت عبارة عن مناطق تَمَاسٍّ واسعة كالصحاري والجبال والأنهار، وكان ممكناً اجتيازها دون تصاريح عبور، فضلاً عن استحالة مراقبة كل شبر فيها. لكن بحلول القرن التاسع عشر وحتى اليوم، أصبحت الهجرة أكثر تعقيدًا نتيجة سلسلة من الإجراءات المتعاقبة بدأت مع فرض بعض الدول لأولى القيود الانتقائية لمنع فئات معينة من الهجرة إليها، و ولادة جواز السفر الحديث (مطلع القرن العشرين)، وتبني نظام الحصص (لتحديد سقف عددي للمهاجرين لا يتم تجاوزه)، وإنشاء حرس الحدود، إلخ.

ومع تفكك الإمبراطوريات ونهاية الاستعمار نشأت عشرات الدول الجديدة، وكل واحدة منها أسست لهويتها الوطنية وفرضت قوانين الجنسية والإقامة الخاصة بها.

ديناميات الهجرة والحدود:

تقاطعات الأمن والتنمية وحقوق الإنسان

وحتى أحداث الحادي عشر من شتنبر سنة 2001 حَوّلَتْ ملف الهجرة إلى ملف أمني زاد من تعقيد الظاهرة نتيجة المخاوف الأمنية المرتبطة بمكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود، وأدّى تقدم التكنولوجيا إلى ربط الحدود وتنقلات الناس بقواعد بيانات مركزية، إضافة إلى استخدام البصمات وتقنيات التعرف على الوجه والجوازات البيومترية، إلخ.حتى عهد قريب، كان يتمتفسير الهجرة في إطار مقاربة اختزالية تركز على المتغير الاقتصادي كمحدد أساسي وحاسم في سيرورتها،لكن منذ ثمانينيات القرن الماضي أصبح هناك وعي بأن الهجرة ظاهرة اجتماعية أكثر تعقيداً تتداخل فيها الأبعاد الاقتصادية، والسياسية، والأيديولوجية،والهوياتية/الثقافية، والحقوقية،والأمنية، إلخ.وهكذا،فرض تعقد الظاهرة الحاجة إلى مقاربات منهجية ونظرية متعددة لفهمها في مختلف أبعادها وجوانبها،بما في ذلك دينامية مسار الهجرة (مرحلة ما قبل الهجرة، ومرحلة العبور، ومرحلة ما بعد الهجرة)، وكذا التمفصلات القائمة بين مستويات التحليل المختلفة للظاهرة، من مستوى مَاكْرُوِيّ (متعلق بسيرورات كبرى مثل العولمة، والحروب، والاتفاقيات الدولية، والفجوة الاقتصادية بين الشمال والجنوب)، ومستوى وسيط (متعلق بشبكات المهاجرين، ووسائل النقل، وسماسرة الهجرة،إلخ)، ثم مستوى مِيكْرُوِيّ (متعلق بالفرد المهاجر نفسه، وأسرته، ودوافعه الشخصية، وآماله، وتوقعاته،إلخ).إضافة إلى المفارقات التي تحيل إليها الظاهرة، ومن ذلك تراوح الصورة الذهنية عن المهاجر بين كَوْنِهِ حاملاً لكفاءات وخبرات يفُيد بها البلد المُضيف، وكونه حاملا في نفس الوقت لثقافة مجتمعه الأصلي التي ينُظر إليها تهديداً لهذا البلد المُضيف.

ديناميات الهجرة والحدود:

تقاطعات الأمن والتنمية وحقوق الإنسان

مع تنامي الطلب على الهجرة، تنامت الأنشطة غير النظامية التي تمارسها شبكات الهجرة غير الشرعية وشبكات الاتجار في البشر مُستغلة طموحات الأفراد في البحث عن فرص أفضل للحياة.وفي هذا السياق، ولاعتبارات استراتيجية، تحولت العديد من الدول إلى نقاط تمركز وعبور رئيسية للمهاجرين القادمين من مناطق مختلفة. ويؤدي انفلات الأوضاع من حين لآخر إلى حدوث أزمات إنسانية ومواجهات أمنية على الحدود، وبالتاليمطالبات بإعادة صياغة السياسات المتعلقة بإدارة التدفقات الهِجْرَوِيّة، وكل ذلكيمارس مزيداً من الضغوط على دول العبور التي تجد نفسها مقيدة بالتزاماتها الدولية والإنسانية فيما يخصّ حماية المهاجرين، وفي نفس الوقت مدعوة إلى الاضطلاع بمسؤولياتها السيادية وحماية حدودها واستقرارها الداخلي. ولا تتوقف شبكات التهريب في هذه الظروف وفي هذه البيئات عن تعزيز نشاطاتها باستغلال حالة الهشاشة التي يعيشها الأفراد المسكونون بِهَوَسِ العبور، فتتحول مسألة الهجرةبالتالي إلى تَحَدّ أمني كبير يدفع الدول إلى تشديد رقابتها على الحدود، وتطوير أُطُرٍ قانونية لمكافحة جرائم الهجرة، وتعزيز التعاون الدولي والإقليميفيما بينها.

لا شك أن المقاربة الأمنية تظل ركيزة أساسية لضبط تدفقات الهجرة غير النظامية،إلا أنها بمفردها غير كافية لمعالجة المشكلة من الجذور،إذ يغدو من الضروري الانفتاح على مسارات أخرى يتم فيها تفكيك بِنْيَاتِ الفقر والبطالة التي تُغذي الرغبة في الهجرةرغم مخاطرها العالية، وإتاحة مسارات وقنوات آمنة للهجرة النظامية وفق حاجات سوق الشغل في الدول المستقبِلة، والعمل على تسوية النزاعات المسلحة وخلق الاستقرار السياسي في المناطق المضطربة المصدِّرة للمهاجرين،إلى غير ذلك من مقاربات أخرى للحل كفيلة بمعالجة المشكلة بشكل أكثر إنسانية.

ديناميات الهجرة والحدود:

تقاطعات الأمن والتنمية وحقوق الإنسان

وعيا منه بِرهانات المرحلة وبالرّاهنية الإشكالية لسؤال الهجرة، ينظم مركز الدراسات والأبحاث الإنسانية مدى ندوة بعنوان: "ديناميات الهجرة والحدود: تقاطعات الأمن والتنمية وحقوق الانسان" لمناقشة هذا الموضوع انطلاقاً من تساؤلات كبرى تهم أنماط الهجرة المعاصرة، وصِلتها بالهوية والثقافة، وكذا صلتها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية،بالإضافة إلى تراوح الهجرة بين السياسي والقانوني والحقوقي. ويمكن للباحثين في العلوم الاجتماعية المساهمة في إثراء هذا النقاش عبر مداخلات وأوراق بحثية ترتبط بقضايا مختلفة يمكن أن تندرج ضمن المحاور التالية:

المحور الأول: أنماط وأشكال الهجرة المعاصرة (الهجرة الطوعية؛ الهجرة القسرية؛ الهجرة النظامية؛ الهجرة غير النظامية؛ الهجرة الدائمة؛ الهجرة المؤقتة؛ الهجرة النسائية؛ هجرة القاصرين؛ هجرة الأسر...).

المحور الثاني: الهجرة والثقافة والهُوية (سيرورة الاندماج في بلد المهجر؛إعادة إنتاج الثقافة الأم في بلد المهجر؛ الممارسات الدينية/الطقوسية للمهاجرين؛ صورة المهاجر في الخطاب الثقافي والإعلامي لدولة المَقْصِدِ؛ المواطنة المزدوجة والهوية المزدوجة للمهاجر؛أزمة الانتماء والتوفيق/التلفيق الثقافي لدى المهاجر؛ الهجرة وصعود التيارات اليمينية؛التمييز والإقصاء ضد المهاجرين...).

المحور الثالث: الهجرة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية (تحويلات المهاجرين والأثر الإقتصادي على دول المَنْشَإِ؛ استثمارات المهاجرين في دول المنشإ؛أثر الهجرة على سوق الشغل في دول المقصِد؛أثر هجرة الكفاءات والعقول على دول المنشإ ودول المقصِد؛الهجرة العكسية ونقل الخبرات والكفاءات؛ الأثر الاقتصادي للهجرة على دول العبور...).

ديناميات الهجرة والحدود:

تقاطعات الأمن والتنمية وحقوق الإنسان

المحور الرابع: الهجرة بين القانوني والحقوقي والسياسي (الهجرة من منظور القانون الدولي وحقوق الإنسان؛ الهجرة والاتفاقيات الدولية والإقليمية؛ الهجرة بين الالتزامات الدولية والسيادة والتشريعات الوطنية؛أَمْنَنَةُ الحدود وسياسات الضبط؛ وضعية الفئات الهشة ضمن المهاجرين؛أدوار المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في دعم المهاجرين؛ الهجرة واللجوء الإنساني؛ سياسات العودة والترحيل؛ المهاجرونبوصفهم ورقة ضغط وأداة تفاوض سياسي بين دول المصدر ودول العبور ودول المقصِد؛ السياسات العمومية للهجرة...).

المحور الخامس : الهجرة المناخية والبيئية وآثارها الحقوقية و القانونية (التغيرات المناخية والتدهور البيئي بوصفهما عاملين للهجرة والنزوح؛ الجفاف والتصحر وندرة المياه والكوارث الطبيعية وأثرها في تنقل السكان؛ الهجرة المناخية بين النزوح الداخلي والهجرة العابرة للحدود؛ الوضع القانوني للمهاجرين والنازحين لأسباب مناخية وبيئية؛

آثار الهجرة المناخية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وضعية الفئات الهشة والعدالة المناخية؛ مسؤوليات الدول والتعاون الدولي في الوقاية والحماية والتعويض؛ سياسات التكيف وإعادة التوطين وضمان حقوق المجتمعات المستقبِلة؛ أدوار المجتمع المدني والمنظمات الدولية؛ السياسات العمومية لمواجهة الهجرة المناخية والبيئية...).

ديناميات الهجرة والحدود:

تقاطعات الأمن والتنمية وحقوق الإنسان

شروط المشاركة:

تقديم ملخّص عدد كلماته بين 600 و700 كلمة، يتضمن عنوان المقترح البحثيّ وإشكاليّته وفرضيّاته ومنهجه ولائحةً مختصرةً بمراجع البحث ومصادره؛

أن يكون الملخّص على صِلة بأحد محاور موضوع الاستكتاب أو متقاطعا معه من حيث الموضوع والإشكاليات؛

رصانة الورقة البحثية وأصالتها، وألّا تكون منشورة أو مقدّمة مسبقًا في ملتقيات أو إصدارات أخرى.

إرسال مختصر سيرة علمية للباحث تتضمن: مدينة المشارك ورقم الهاتف والبريد الإلكتروني والدرجة العلميّة والتخصُّص البحثيّ والمنشورات العلميّة للباحث، وعلى وجه الخصوص ما له صلة بموضوع الاستكتاب؛

أن يحترم الملخّص والورقة البحثيّة النهائيّة المعايير التالية: نوع الخط *TraditionalArabic* بحجم 14 للمتن و12 للهامش؛

أن تتضمن الورقة النهائيّة ما بين 5000 و7000 كلمة؛

أن تُرفق الورقة النهائيّة بملخّصين باللغتين العربيّة والإنجليزيّة من 150 إلى 200 كلمة لكل واحد منهما، مع خمس كلمات مفاتيح كحدّ أقصى؛

أن تتقيد الورقة البحثية بمواصفات التوثيق وفق نظام جمعية اللّغات الحديثة *MLA* في الإحالات و لائحة المراجع؛

تُستقبل الأوراق النهائيّة في مختلف الصيغ البحثيّة: أوراق السياسات والدراسات الميدانيّة والقراءات النقديّة والترجمات المرتبطة بموضوع الاستكتاب.

مواعيد الاستكتاب

إرسال ملخصات الأوراق البحثية قبل 30 نونبر 2026.

إعلان نتائج انتقاء الملخصات البحثية 15 دجنبر 2026.

التوصل بالأوراق البحثية النهائية قبل 15يناير 2027.

تنظم الندوة يوم 6 فبراير 2027.

ترسل الملخصات والأوراق البحثية إلى عنوان البريد الإلكتروني الآتي:

rihanatmada98@gmail.com

تنشر الأوراق البحثية النهائية في عدد خاص من مجلة رهانات.

التنسيق العام

- زكرياء أكضيض
- عبد العالي صابر
- محمد جليد